تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

انتخابات البرلمان الأوروبي وكابوس اليمين المتطرف في فرنسا

د. خضر عباس الدهلكي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

انتخابات البرلمان الأوربي وكابوس اليمين المتطرف في فرسا

د. خضير عباس الدهلكي *

تمهيد

تُعد الانتخابات التشريعية بمثابة بوصلة لتوجهات الرأي العام والمزاج الشعبي، وتقييم القوى والأحزاب السياسية، ومن هي الأحق بتمثيله في البرلمان (السلطة التشريعية). ومن بين تلك الانتخابات هي انتخابات البرلمان الأوروبي، والتي تعد من كبريات الانتخابات التشريعية في العالم، وبالرغم أنها لا تمثل أولوية للمواطن الأوروبي إلا أن الاهتمام بها من قبل الشعوب والحكومات الأوروبية والأطراف الدولية يتزايد بها في كل دورة تشريعية، ومرد هذا الاهتمام يعود إلى أسباب عدة؛ لعل في مقدمتها أنها تمثل تقييماً واستفتاءً على سياسات مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن المخاوف من صعود أحزاب اليمين الشعبوي واليمين المتطرف ونيلها لمكاسب هامة على حساب الأحزاب التقليدية مما قد يتسبب في إعادة ترتيب التوازنات السياسية ومراجعة السياسات التي تقوم بها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص ضمن مجالات الأمن والسياسة الخارجية والهجرة والاقتصاد والمناخ.

في هذه الورقة، سوف نستعرض نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية وأبرز ردود الفعل على المكاسب الانتخابية التي حققتها الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة ودوافع إعلان الرئيس الفرنسي حل الجمعية الوطنية الفرنسية والتداعيات المحتملة لتأثير فوز قوى اليمين الشعبوي المتطرف على التشريعات والسياسات داخل الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الرئيسية مثل الأمن والهجرة واللجوء والحرب الروسية على أوكرانيا وقضايا الاقتصاد والطاقة والتغير المناخي والاضطراب السياسي في المشهد السياسي في فرنسا على إثر قرار حل الرئيس الفرنسي ماكرون حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة خلال الأسبوعين القادمين.

* مدير أقدم وزارة الدفاع.

أولاً – نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي

أُجريت الانتخابات في 26 دولة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 9-6 حزيران/يونيو الجاري، وبلغت نسبة المشاركة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بـ 50.8% لاختيار 720 نائباً في البرلمان الأوروبي للدورة التشريعية 2024-2029، ويتوزع الأعضاء الفائزون على مجموعات سياسية يُطلق عليها الأحزاب فوق القومية، إذ تتحالف الأحزاب وفقاً لتوجهاتها الأيدولوجية والتقارب الفكري والبرامج والرؤى والمصالح الحزبية والسياسية، والجدول أدناه يتضمن توزيع المقاعد على المجموعات السياسية داخل البرلمان الأوروبي.[1]

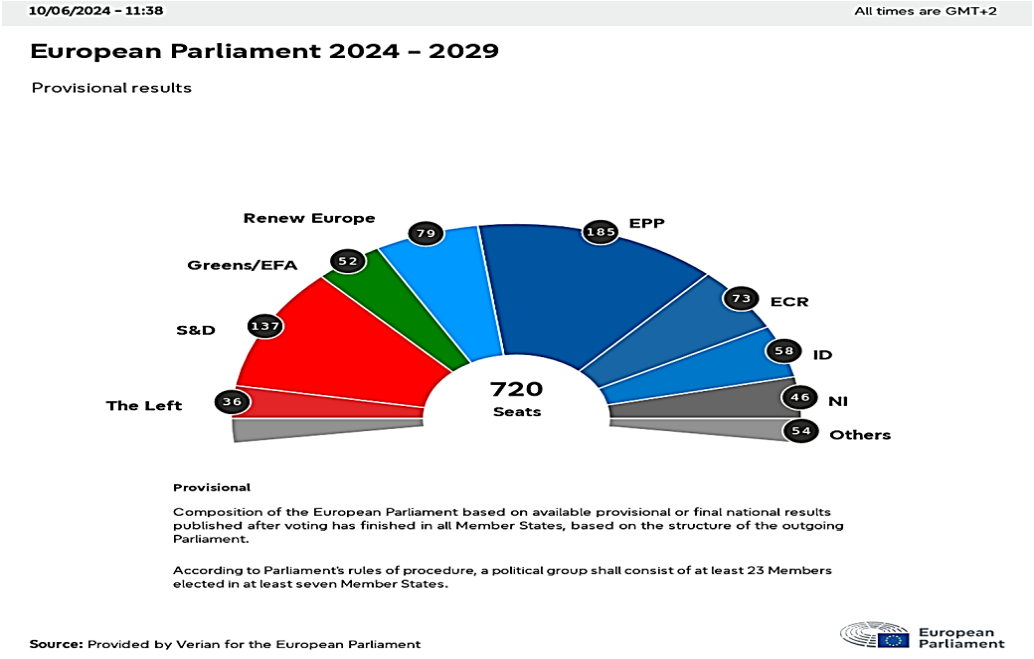

1 https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20240529IPR21716/election-2024-updated-seat-projection-for-new-european-parliament

المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي	النسبة المئوية من المقاعد	عدد المقاعد
مجموعة حزب الشعب الأوروبي (الديمقراطيون المسيحيون- EPP	25.83%	186
مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين S&D	18.75%	135
مجموعة تجديد أوروبا -Renewing Europe	10.97%	79
مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين ECR	10.14%	73
مجموعة الهوية والديمقراطية ID	8.06%	58
مجموعة الخضر/التحالف الحر الأوروبي EFA	7.36%	53
مجموعة اليسار GUE/ NGL	5.00%	36
NI الأعضاء غير المرتبطين	6.25%	45
الأعضاء المنتخبون حديثًا، وليسوا متحالفين مع أي من المجموعات السياسية التي تم تشكيلها في البرلمان المنتهية ولايته.	7.64%	55

وعلى صعيد الدول، فقد حققت أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف نتائج مهمة في الدول الأوروبية على النحو التالي:

– فرنسا: تصدر حزب التجمع الوطني بقيادة جوردان باردیلا بنسبة تزيد على 31,5% من الأصوات، متقدماً على حزب النهضة الذي يتزعمه الرئيس ماكرون (15,2%)، وحصل حزب الاسترداد اليميني المتطرف على نسبة 5.3% من الأصوات.

–ألمانيا: احتل حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف المركز الثاني بنسبة 16,5% من الأصوات.

– إيطاليا: تصدر حزب «إخوة إيطاليا» اليميني المتطرف الذي تتزعمه رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني، النتائج بنسبة 31% من الأصوات. في حين حقق حزب فورزا إيطاليا والرابطة حيث حصلا على 10.5 و8% على التوالي.

–النمسا: حصل «حزب الحرية» اليميني المتطرف على 27% من الأصوات.

– هولندا: حصل حزب «من أجل الحرية» اليميني المتطرف بزعامة خِيرت فيلدر حصل على 17% من الأصوات، في حين حصل تحالف اليسار والخضر، بقيادة نائب رئيس المفوضية الأوروبية السابق فرانس تيمرمانس على 21.1% من الأصوات.

– إسبانيا: حصل الحزب الشعبي اليميني، على 22 مقعداً، مقابل 20 مقعداً للاشتراكيين بزعامة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، وحقق حزب فوكس اليميني المتطرف تقدماً بحصوله على ستة مقاعد.

–بولندا: فقد تقدم الحزب الوسطي المؤيد لأوروبا على حزب القانون والعدالة القومي الشعبوي، كما أن اليمين المتطرف المتمثل في حزب كونفيدرالي لن يحصل على أقل من ستة مقاعد في البرلمان الأوروبي.

– المجر: فاز حزب الاتحاد المدني المجري (فيدس) بزعامة رئيس الوزراء فيكتور أوروبان، وجاء حزب فيدس في المقدمة بنسبة 44.4%، فيما حصل الحزب الجديد (الاحترام والحرية) أو «تيسا»، الذي شكله حليف أوروبان السابق (بيتر ماجيار)، على 29.8%.

– بلجيكا: تصدر حزب فلامس بيلنغ (العصبة البلجيكية) على نسبة 13.92 فيما حصل حزب الليبراليين والديمقراطيين بزعامة رئيس الوزراء (ألكسندر دي كرو) على نسبة 5.49% واعتبر ذلك هزيمة ساحقة له؛ مما دفعه لتقديم استقالته.

أما في الدول الإسكندنافية، حققت أحزاب اليسار والخضر مكاسب جيدة، في حين تراجعت الأحزاب اليمينية المتطرفة، في فنلندا حقق حزب «تحالف اليسار» تقدماً ب 17.3% من الأصوات، وتراجعت شعبية «حزب الفنلنديين» اليميني المتطرف المشارك في الائتلاف الحكومي، بحصوله على 7,6% من الأصوات، أي بانخفاض قدره 6,2% ولن يحصل إلا على مقعد واحد.

وفي السويد، حقق حزب الخضر تقدما بحصوله على 15,7% من الأصوات، كما تقدم «حزب اليسار» أيضاً بأربع نقاط إلى 10.7%، بينما سجل اليمين المتطرف الذي يمثله «حزب ديمقراطيو

السويد» تراجعاً بمقدار 1.4 نقطة إلى 13.9%، فيما حافظ الاشتراكيون الديموقراطيون على موقعهم في المقدمة بنسبة 23.1%.

وفي الدنمارك احتل الحزب الشعبي الاشتراكي الصدارة، وحقق تقدماً بحصوله على 18.4% من الأصوات، وتراجع الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي يقود الائتلاف الحكومي إلى 15.4%، ومن المتوقع أن يفوز كل من الحزبين بثلاثة مقاعد من أصل 15 مقعدا في الدنمارك.[2]

2- تداعيات نتائج الانتخابات وردود الفعل

أ- بعد إعلان نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي وفوز اليمين المتطرف الفرنسي ممثلا بحزب التجمع الوطني وحزب الاسترداد بفارق كبير عن حزب النهضة الذي يتزعمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أعلن الأخير عن حلّ الجمعية الوطنية وتنظيم انتخابات تشريعية جديدة، من دورين الأول في 30 حزيران/يونيو، والجولة الثانية في 7 تموز/يوليو، ووصف ماكرون نتيجة الانتخابات الأوروبية «بأنها ليست جيدة للأحزاب التي تدافع عن أوروبا»، مشيراً إلى أن اليمين المتطرف حصد «ما يقرب من 40% من الأصوات في فرنسا، وأن صعود القوميين والديماغوجيين يشكل خطراً على أمتنا وأيضاً على أوروبا، وعلى مكانة فرنسا في أوروبا، وفي العالم.[3]

- استقالة رئيس الوزراء البلجيكي (ألكسندر دي كرو)، مؤكداً أنه يتحمل مسؤولية نتيجة انتخابات البرلمان الأوروبي التي تعتبر «مخيبة للآمال، بعد هزيمة حزبه» الليبراليين والديمقراطيين الفلمنكيين في

2- https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%BA%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A/a-69316316

3- https://www.francebleu.fr/infos/politique/direct-video-elections-europeennes-suivez-l-allocution-d-emmanuel-macron-9625454

الانتخابات الأوروبية بحصوله على 5.6%، مقابل حصول حزب التحالف الفلمنكي.[4]

– تظاهر آلاف الأوروبيين ليلة إعلان النتائج أمام مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، بعد تقدم أحزاب يمينية متطرفة في الانتخابات، ونظمت منظمة آفاز (AVAAZ)، وهي منظمة عالمية تناضل من أجل قضايا البيئة وحقوق الإنسان وحرية التعبير، عرضاً موسيقياً على درجات البرلمان. وقالت باتريشيا مارتن، المتحدثة «باسم المنظمة» «قد تكون هذه ليلة تاريخية بالنسبة لليمين المتطرف، ولدينا فقط رسالة بسيطة لجميع الأوروبيين. لقد حان الوقت للتوحد ومحاربة اليمين المتطرف. إنهم يصلون من أجل كل ما نهتم به.[5]

ب– ردت الحكومة الألمانية على التكهنات والمطالبات بإجراء انتخابات مبكرة؛ بسبب الخسارة التي تكبدتها أحزاب الائتلاف الحاكم في انتخابات البرلمان الأوروبي، وقال المتحدث باسم الحكومة، (شتيفن هيبشترايت)، «إن موعد الانتخابات سيكون وفقاً لما هو مقرر في خريف العام المقبل، ونحن نخطط لتنفيذ ذلك على هذا النحو».

ج– عقب الهزيمة التي منيت بها أحزاب الائتلاف الحاكم الألماني في انتخابات البرلمان الأوروبي، دعا زعيم الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، (ماركوس زودر)، إلى إجراء انتخابات مبكرة للبرلمان الاتحادي (بوندستاج) في أسرع وقت ممكن، مشيراً في ذلك إلى فرنسا. وقال «لقد انتهت هذه الحكومة بشكل أساسي. يجب أن يسري الأمر الآن على نحو مشابه لفرنسا: كانت هناك دعوات لإجراء انتخابات مبكرة، والآن أعلن ماكرون إجراءها».

د– أعلن المتحدث باسم الحكومة الروسية «دميتري بيسكوف» أن حكومته تتابع عن كثب الانتخابات البرلمانية المبكرة التي دعا إليها الرئيس إيمانويل ماكرون، وأضاف أن ذلك يأتي؛ نظراً

4 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A8%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A3%D9%84%D9%83%D8%B3%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D8%AF%D9%8A-%D9%83%D8%B1%D9%88/3245647

5 https://arabic.euronews.com/2024/06/10/people-gather-outside-european-parliament-protest-against-extreme-right

لما وصفه بالموقف «العدائي الصريح» للقيادة الفرنسية تجاه روسيا. وأن موسكو تتابع أيضاً نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي التي حققت فيها الأحزاب المنتمية إلى اليمين المتطرف والمتشككة في الاتحاد الأوروبي مكاسب كبيرة.[6]

ثالثاً – تداعيات قرار إيمانويل **ماكرون حل الجمعية الوطنية الفرنسية:**

يُعد قرار ماكرون بحل الجمعية الوطنية بمثابة مجازفة كبيرة قد تتسبب في إلحاق المزيد من الخسائر لحزبه، وتضعه أمام العديد من الصعوبات لما تبقى من فترته الرئاسية ويمنح، مارين لوبان وحزبها المزيد من النفوذ وتعزيز شعبيته في صفوف المجتمع الفرنسي؛ ويتوقع معظم المحللين أن حزب التجمع الوطني قد يحصل على المزيد من المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية المبكرة خلال الأيام القادمة، لكنه لن يتمكن من الفوز بما يكفي من المقاعد ليمنحه الأغلبية مما قد يؤدي إلى جعل البرلمان غير فعال.

وتفسر خطوة الرئيس ماكرون بأنه يراهن على إضعاف زخم مارين لوبان وحزب التجمع الوطني. فعلى الرغم من الفوز الكبير للتجمع الوطني في الانتخابات الأوروبية، إلا أن فرصهم في تحقيق نصر حاسم في الانتخابات التشريعية الفرنسية غير مؤكد، وبعد القرار شهدت فرنسا العديد من ردود الفعل والنشاطات الجماهيرية والحزبية وكالاتي:

أ- تجمع مئات الأشخاص في باريس ليلة إعلان النتائج للتعبير عن غضبهم إزاء نتيجة الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي التي وضعت حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في مرتبة متقدمة على الأحزاب الأخرى في فرنسا، وردد حشد محبط من الناخبين من الخضر والاشتراكيين واليسار المتطرف شعارات مناهضة للفاشية، ودعوا إلى تحالف قوى اليسار قبل انتخابات مبكرة مفاجئة.

ب- رحب معظم قادة تلك الأحزاب السياسية الفرنسية بهذا القرار لا سيما أحزاب اليسار واليمين المتطرف، ويرونها فرصة سانحة لإنهاء حقبة ماكرون[7]. وبهذا الصدد اتفقت الأحزاب اليسارية

6 https://tass.ru/politika/21067735

7 https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/06/10/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%A7%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D9%84%D8

الفرنسية الرئيسية على التوحد لخوض الانتخابات التشريعية ضمن «جبهة شعبية» جديدة. وفي أعقاب الإعلان عن حل الجمعية الوطنية، أطلق نائب حزب فرنسا الأبية دعوة إلى تشكيل «جبهة شعبية»، وهي اتحاد جديد لليسار في ضوء الانتخابات التشريعية التي ستجرى. في 30 يونيو/ حزيران و7 يوليو/حزيران. وقد اجتمع ممثلو الأحزاب اليسارية الرئيسية يوم 10/6/2024 في مقر حزب أنصار البيئة في باريس لتحديد الخطوط العريضة للتحالف، وتم بالإعلان عن الاتفاق. وسيتقدم أحزاب أنصار البيئة وحزب فرنسا الأبية والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي بترشيح واحد في كل دائرة انتخابية خلال الانتخابات التشريعية.[8]

ج- أبدى رئيس حزب «الجمهوريون» اليميني إريك سيوتي يوم 10يونيو/ حزيران رغبته في إقامة «تحالف» مع حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف لخوض الانتخابات التشريعية المبكرة في فرنسا، ففي مقابلة مع قناة «تي إف 1»، صرح قائلاً «نحن بحاجة إلى التحالف، مع الحفاظ على هويتنا، مع حزب التجمع الوطني ومرشحيه». ويعتبر موقف كهذا، مثيراً للجدل داخل حزبه وريث الديغولية، وعلّل سيأتي ذلك قائلاً إن اليمين يحتاج إلى هذا التحالف للاحتفاظ بمقاعده في الجمعية الوطنية حيث يمثله 61 نائباً (العديد منهم لا يتفق مع سياسة رئيس الحزب) وفور هذا الإعلان، رحبت زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان برغبة سيوتي معتبرة أنها «خيار شجاع» وتنم عن»الإحساس بالمسؤولية»[9]. وعلى أثر ذلك، قررت قيادة الحزب إقالة إيرك سيوتي من رئاسة الحزب، إلا أن الأخير لجأ للقضاء الذي أصدر الحكم ببطلان قرار إقالته.

%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D8%B1%
D9%86%D8%B3%D8%A7

8 - https://www.courrierinternational.com/article/vu-de-l-etranger-avec-le-nou-
veau-front-populaire-la-gauche-francaise-unie-malgre-les-dissensions

9 - https://www.tf1info.fr/elections/dissolution-de-l-assemblee-nationale-
elections-legislatives-2024-les-republicains-eric-ciotti-un-flirt-de-longue-
date-avec-l-extreme-droite-rassemblement-national-2303528.html

قرار حل الجمعية الوطنية كان له سوابقه التاريخية إذ تم حلها عدة مرات كانت من أهمها:

- عام 1962 من قبل الرئيس شارل ديغول، وأدت إلى فوز الديغوليين بأغلبية مطلقة.

-عام 1968 قرر الرئيس ديغول بعد أحداث مايو/أيار 1968، وأدت إلى فوز الأغلبية الرئاسية بنسبة 46%.

- عام 1997 قرر جاك شيراك حل الجمعية الوطنية، لتعزيز أغلبيته البرلمانية، لكنها أدت إلى فوز تحالف اليسار ودخول فرنسا في «حالة تعايش» جديدة.

قرار ماكرون بحل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات مبكرة قد تكون له عواقب مؤسساتية أهمها، أنه سيؤدي إلى إلغاء التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية الذي كان معمولاً به منذ 2002، وهو ما كان قد أدى إلى تعزيز الطابع الرئاسي للنظام وتقليص احتمالات حدوث حالات التعايش وبالتالي، فإن إجراء انتخابات تشريعية في 2024 قد يعيد فتح الباب أمام حدوث حالات تعايش جديدة، إلا إذا قرر الفائز في انتخابات 2027 الرئاسية حل الجمعية الوطنية مرة أخرى لإعادة التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية.[10]

د - ولخشية الرئيس ماكرون من خطورة التطورات السياسية واحتمالات خسارة حزبه في الانتخابات التشريعية المبكرة أمام تحالف الأحزاب اليمينة المتطرفة، يوم 12 حزيران/يونيو عقد مؤتمراً صحفياً دعا فيه إلى تشكيل تحالف سياسي ينبذ كل أشكال التطرف السياسي مطالباً الزعماء السياسيين من اليمين واليسار إلى التوحد لهزيمة اليمن المتطرف وتشكيل أغلبية تحمي قيم الجمهورية كما اتهم حزب فرنسا الأبية بأنهم ساهموا في خلق فوضى داخل الجمعية الوطنية؛ ودافع عن قراره بحل الجمعية الوطنية وأنه جاء استجابة لرغبة الشعب الفرنسي، مهاجماً اليمين المتطرف واليسار المتطرف وأثارت مخاوف الشعب الفرنسي من خطورة وصولهم للسلطة وملمحاً بأنهما يشجعان على معاداة السامية وهي إشارة منه لكسب أصوات الجالية اليهودية في فرنسا.

هـ- يوم 15 حزيران/يونيو الجاري، وفي إطار التعبئة ضد اليمين المتطرف نظمت تظاهرات في المدن

10 - https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2024/06/09/qu-est-ce-que-la-dissolution-de-l-assemblee-nationale_6238345_4355770.html

الفرنسية الكبرى، شارك فيها بحدود 250 ألف شخص. قاد هذه التظاهرات قادة تحالف الجبهة الشعبية، الذي يضم قوى اليسار والنقابات وشخصيات نخبوية من قادة الرأي العام وشخصيات رياضية وفنية شهيرة.

و- أغلب برامج الأحزاب الفرنسية التي طرحت مع بدء الحملة الانتخابية تضمنت وعوداً بتلبية احتياجات شرائح المجتمع الفرنسي، مثل رفع القدرة الشرائية ومنح مكافآت ومنح للعوائل الفقيرة وتخفيض فواتير الكهرباء ورفع رواتب المتقاعدين، في حين ركز برنامج اليمين المتطرف على ملف الهجرة والأمن متعهداً بإصلاح تأمين البطالة وخصخصة الإعلام الحكومي وتدقيق الحسابات المالية للدولة، وأصلح قانون التقاعد وإلغاء حق اكتساب الجنسية بالولادة لمن هم من أصول مهاجرة.

هـ- بينت الاستطلاعات الرأي التي قامت بها مراكز الاستطلاعات ومؤسسات إعلامية فرنسية في الفترة من 9 إلى 21 يونيو/حزيران 2024 بعد إعلان حل الجمعية الوطنية من قبل رئيس الجمهورية والدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة من بينها مؤسسة (Harris Interactive) التي قامت باستطلاع شارك فيه عينة من 2744 شخصاً يمثلون السكان الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وما فوق، بما في ذلك تم تسجيل 2340 شخصاً على القوائم الانتخابية، وأظهرت النتائج تصدر حزب التجمع الوطني القوائم الانتخابية بنسبة 31.4% من الأصوات وقد يرتفع عدد نوابه ما بين 235 إلى 265 مقعداً، وسيصبح القوة السياسية الرائدة في الجمعية الوطنية، وسيزيد عدد نوابه بأكثر من 150 (89 حالياً. وسيقترب دون أن يصل إليه، من حاجز 289 نائباً اللازم للحصول على الأغلبية المطلقة. ومن الممكن أن تخسر الأغلبية الرئاسية الحالية ما يقرب من نصف عدد نوابها (بين 125 إلى 155 مقعداً مقابل 249) حيث سيحصل على نسبة 14.6% من أصوات المشتركين بالاستطلاع، بينما ستحصل الجبهة الشعبية التي تضم قوى اليسار بين 115 إلى 145 مقعداً، وسيشهد الجمهوريون (واليمين المتنوع) أخيرًا انخفاض مقاعده بين 40 و55 نائبًا مقارنة بـ 74.[11]

في حين كانت نتائج الاستطلاع الذي قامت به مؤسسة (Ifop)على عينة مكونة من 1089 شخصاً مسجلين في القوائم الانتخابية، مأخوذة من عينة مكونة من 1205 شخص، يمثلون السكان الفرنسيين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فما فوق. تم إجراء المقابلات من خلال استبيان

11- https://harris-interactive.fr/opinion_polls/intentions-de-vote-pour-les-elec-tions-legislatives-2024.

ذاتي عبر الإنترنت في الفترة من 10 إلى 11 حزيران/يونيو 2024، وبينت النتائج أن حزب التجمع الوطني سيحصل على نسبة 35% من أصوات الناخبين، بينما ستحصل قوى اليسار ضمن تحالف الجبهة الشعبية على نسبة 25% من أصوات الناخبين، ويحل حزب النهضة بزعامة الرئيس الفرنسي ماكرون بالمرتبة الثالثة بنسبة 16% ويحصل حزب الجمهوريين على نسبة 9 %.[12]

رابعاً– تأثير أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف داخل البرلمان الأوروبي

تتوزع الأحزاب اليمينية الشعبوية واليمين المتطرف على مجموعتين سياسية وهما مجموعة المحافظين والإصلاحيين ومجموعة الهوية والديمقراطية داخل البرلمان الأوروبي وبالرغم من وجود العديد من المشتركات في الخطاب الشعبوي المتطرف والرؤى والمواقف السياسية، وعلى وجه الخصوص القضايا الكبرى كالموقف من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ورفض العولمة ومعاداة المهاجرين والأجانب والاقتصاد وملف الطاقة والمناخ توجد أيضاً نقاط خلاف جوهرية ومهمة في قضايا كبرى، وعلى الأخص العلاقة مع روسيا والموقف الأوروبي من الحرب على أوكرانيا، يعتبر (سيباستيان ميلار) من معهد جاك ديلور أن «أصوات اليمين المتطرف واليمين السيادي لا يمكن جمعها معاً، وهذا سيحد من وزنهما المباشر في المجلس التشريعي" وتابع قائلاً إن صعود اليمين المتطرف «الواضح خصوصاً في فرنسا، سيؤثّر حتماً على المناخ السياسي الذي تعمل فيه المفوضية، وسيتعين على الغالبية أن تأخذ ذلك في الاعتبار». ويحذر المحلل قائلاً» في حال الفشل في التأثير بشكل مباشر، سيكون اليمين المتطرف قادراً على التأثير بشكل خبيث، والملفات التي من الممكن أن يؤثر عليها هي:

أ– بما أن أعضاء البرلمان الأوروبي يقومون بتبني التشريعات بالتنسيق مع الدول الأعضاء، يمكن لليمين الشعبوي المتطرف أن يجعل صوته مسموعاً في القضايا الحاسمة: الدفاع ضد روسيا التوسعية، والسياسة الزراعية، والهجرة، ومبادرة الهدف المناخي لعام2040،ومواصلة التدابير البيئية التي يرفضونها بشدة، كما أن انقسامات اليمين المتطرف حول الموقف الذي يجب تبنيه تجاه موسكو، إذ ترتبط الكثير من أحزاب اليمين المتطرف بعلاقات وثيقة مع روسيا، يمكن أن يؤدي إلى تعقيد المفاوضات في الاتحاد الأوروبي في وقت تسعى فيه الدول الأعضاء إلى تعزيز صناعتها الدفاعية، بينما تواجه صعوبات في توفير التمويلات اللازمة.

12 https://harris-interactive.fr/opinion_polls/intentions-de-vote-pour-les-elec-tions-legislatives-2024.

ب- يخشى أنصار البيئة أن يتجنب الاتحاد الأوروبي تحديد كيفية مساهمة المزارعين في رؤيته لخفض 90% من الانبعاثات بحلول عام 2040. ويعتقدون أن التحول نحو اليمين في البرلمان الأوروبي قد يعني المزيد من التخفيف أو تأخير لا نهاية له للأهداف الخضراء.

ج- بما أن الناخبين الأوروبيين أكدوا رغبتهم بعدم مغادرة الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن وجود شكاوى حول كيفية عمل مؤسساته، بينما تسعى الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة باتحاد أوروبي مختلف من خلال منح مزيد من السلطة للدول القومية، وتدخل أقل من «بروكسل» في الحياة اليومية، وما زاد نفوذهم وثقلهم في البرلمان الأوروبي، فقد يزيد ذلك من صعوبة حصول المفوضية الأوروبية صلاحيات أكثر من الحكومات الوطنية، مثل السياسة الصحية.

د- من المؤكد أن التحول إلى اليمين وتزايد قوة اليمين الشعبوي المتطرف في البرلمان الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى تشريعات أكثر تشدداً في الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع الهجرة، وأن الأولوية كانت في عقد حزمة من الصفقات الاقتصادية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي مثل تونس والمغرب وليبيا وتركيا للقضاء على مهربي البشر الذين يرسلون المهاجرين لأسباب اقتصادية.[13]

هـ- كان للحرب الأوكرانية –الروسية سبب في دفع زعماء الاتحاد الأوروبي في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي ليس فقط من خلال إنفاق المزيد على الدفاع، بل إلى الحديث عن جعل أوروبا أكثر أماناً خلال تسريع العملية - أو على الأقل إظهار المزيد من الحماس الملموس - لحمل الدول المجاورة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل أوكرانيا وجورجيا ودول غرب البلقان مثل كوسوفو

13 https://www.infomigrants.net/ar/post/57625/%D8%A7%D8%A8%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8-%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7

وصربيا، حيث تشكل الأخيرة مصدر قلق كبير للأوروبيين؛ بسبب قربها من موسكو. لذا نرى اليمين الشعبوي المتطرف أقل حماساً، وهم يخشون تكاليف التوسعة، ومن المرجح أن يحتاج الاتحاد الأوروبي الأكبر، الذي يضم المزيد من الدول الأكثر فقراً، إلى ميزانية أضخم، مع مساهمات أكبر من الدول الأعضاء الأكثر ثراءً نسبياً، وهذا يعني أن أعضاء الكتلة الذين تلقوا إعانات كبيرة من الاتحاد الأوروبي مثل رومانيا وبولندا وكذلك المزارعين الفرنسيين (الذين ما زالوا أكبر مستفيد منفرد من السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي) ربما لن يستفيدوا بعد الآن، ومن الصعب أن نتصور أنهم قد يحظون بالفرصة إذا انضمت أوكرانيا الزراعية الريفية الضخمة، والملقبة بسلة غذاء أوروبا، إلى الاتحاد الأوروبي.[14]

الخاتمة

في ضوء ما تقدم نستنتج الملاحظات الآتية:

أ–مرة أخرى يؤكد اليمين الشعبوي المتطرف قوته ويثبت وجوده وتأثيره في المشهد السياسي من خلال تزايد عدد نوابه في البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي ووصوله للسلطة وتشكيل حكومات (إيطاليا، هولندا، النمسا، المجر) يؤكد أنه يحظى بمقبولية عالية في المجتمعات الأوروبية التي تؤيد رؤاه وبرامجه وخطابه السياسي. وإن تصويت الشعوب الأوروبية لأحزابه هو بمثابة تصويت عقابي للأحزاب التقليدية المعتدلة، سواء كانت من اليمين أو اليسار، ولسياساته المتخبطة التي تسببت بالعديد من الأزمات.

ب– بالرغم من المكاسب التي حققها اليمين الشعبوي المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي، إلا أن تأثيره في التشريعات والسياسات سيكون محدوداً لسببين الأول أنه لا يمتلك الأصوات التي تؤهله لتمرير تشريعات وقوانين كون الأغلبية لدى القوى والمجموعات السياسية المعتدلة كحزب الشعب الأوروبي (الديمقراطيين المسيحيين) وقوى اليسار من الاشتراكيين والخضر والشخصيات المستقلة غير المرتبطة بمجموعات سياسية، والسبب الثاني هو عدم توحد الأحزاب اليمينية الشعبوية المتطرفة بمجموعة سياسية واحدة داخل البرلمان الأوروبي جراء الخلافات في العديد من المسائل المهمة وأبرزها العلاقة مع روسيا والحرب الأوكرانية –الروسية، ولأن تأثير البرلمان الأوروبي في ملف قضايا الدفاع غير

14 https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gg1r1y466o

مباشر والأمن القومي بمثابة اختصاص وطني، ناهيك عن أن سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي هي سياسة حكومية دولية؛ فضلاً عن أن هذه الملفات من اختصاص المجلس الأوروبي، لذا تستطيع قوى اليمين الشعبوي من التأثير فقط في التشريعات والسياسات التي تتعلق بملفات السياسات المالية وتمرير قواعد التعدين الجديدة التي تقلل من الضمانات البيئية لمشاريع التعدين ومجموعة من السياسات الرامية إلى جعل سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات المناخ والطاقة والنقل والضرائب أكثر توافقاً مع طروحات هذه الأحزاب.

ج- أن صعود اليمين الشعبوي المتطرف سواء في البرلمان الأوروبي أو البرلمان الوطني سيكون له تداعيات على المنطقة العربية لكون معظم هذه الأحزاب وقادتها يرتبطون بعلاقات وثيقة مع الكيان الصهيوني، ويؤيدون سياساته العدوانية وجرائم جيشه ضد الشعب الفلسطيني، كما ستكون هناك تداعيات على الجاليات المسلمة المتواجدة على الأراضي الأوروبية والمزيد من التشدد على المهاجرين واللاجئين الأجانب ولربما تعرضهم لأعمال عدوانية وانتهاكات عنصرية من قبل عناصر اليمين الم تطرف،.

د- وفيما يتعلق بالمشهد السياسي الفرنسي فإننا سنشهد المزيد من التحشيد والتعبئة الجماهيرية للأحزاب الفرنسية فضلاً عن حدوث انقسامات وانشقاقات وإستقطابات وصراعات حزبية داخل تلك الأحزاب وبروز تحالفات سياسية جديدة بينها؛ والسيناريو الأكثر ترجيحاً هو عدم فوز أي حزب بالأغلبية المطلقة ومع ذلك سيحقق اليمين المتطرف وفي مقدمتها حزب التجمع الوطني المزيد من النجاحات في الانتخابات التشريعية المبكرة خلال الأيام القادمة يليه تحالف الجبهة الشعبية الذي يضم قوى اليسار، وتراجع رصيد حزب النهضة التي يترأسه الرئيس الفرنسي ماكرون؛ مما يزيد من احتمالات أن تكون الحكومة القادمة بقيادة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف ورئيسه الحالي جوردان باردیلا؛ وأن تحقق هذا السيناريو سيجعل الرئيس الفرنسي يواجه حالة التعايش مع رؤية وبرنامج وسياسات حكومة تتناقض مع رؤيته وبرنامجه وسياساته مما سيجعله يعاني المزيد من الصعوبات والضغوط في تمرير التشريعات والسياسات. وقد يصل الأمر إلى التسبب بتعطيل عملية صنع السياسات في فرنسا.